الشكر الذي في مقابلة الحمد بالنعم الباطنة التي في مقابلة الحمد الظاهرة قوله
وتحقيق ما هو مهنا في علمه وهو انه اذا كان لفظ له معنيان معنى لغوي
ومعنى عرفي يكون حقيقة في المعنى العرفي ومجازا في المعنى اللغوي عند اهل ذلك
العرف حتى اذا اطلق كان المراد المعنى العرفي واما المعنى اللغوي فلا يراد
الا بالقرينة فلما كان للحمد والشكر معنيان لغوي وعرفي وهو الذي سنذكره
كان حقيقة فيه ولهذا قال في تحقيق ما يحتاج اليه قوله وهو فعل يشعر بتعظيم
المنعم بسبب كونه منعما اعم من ان يكون منعما على الحامد او لغيره واعلم ان
هذا الاصطلاح الذي ذكره الشارح الفاضل في تعريف الحمد وتعريف الشكر
مخالف لتعريف الجمهور الحمد والشكر فانهم عرفوا الشكر بما عرف به الشارح الفا
ضل به الحمد ولم يذكروا في تعريف الحمد غير المعنى الذي ذكر في مفهومه اللغوي يدل
عليه تصفح الكتب المشهورة التي فسر فيها الحمد والشكر قيل ان هذا الاصطلاح
منقول من امام الحرمين قوله كصرف النظر الى مطالعة مصنوعاته ليتوصل منها
الى تصور صانعها وصرف السمع الى سماع اصوات ليتوصل منها الى مقصود
مصوتها ومنه الى تصور خالقه والشم الى مشموماته لتعلم انها مخلوق وله
خالق والطعم الى مطعوماته كذلك فيحصل له مرتبة من يقول ما رأيت شيئا الا ورأيت
الله فيه او معه او بعده قوله بعموم النعم الواصلة الى الحامد وغيره ههنا ايضا وجه اخر
يدل على ان الشكر اخص مطلقا من الحمد لان صرف جميع ما انعم الله عليه من الالات الى
ما خلق واعطاه لاجله كاف في مفهومه سواء كان سمعا او بصرا او لسانا
او يدا او رجلا او قلبا قوله والهداية الدلالة على ما يوصل الى المطلوب هذا اولى ما قيل
وجدان ما يوصل الى المطلوب لانه الاهتداء فان من وجد ما يوصل الى المطلوب
ولا يدل عليه غيره لا يقال انه هاد بل مهتد قوله والغواية سلوك طريق هذا اولى

لا يوصل الى المطلوب
ما قيل

ما قيل فقدان ما يوصل الى المطلوب لان من فقد ما يوصل الى المطلوب ولم يسلك
اصلا طريقا لا يقال انه غاو قوله بطريق الفيض اي بدون الكسب فيكون الالهام
اخص من الاعلام لانه قد يكون بطريق الفيض وقد يكون بالكسب وقد يكون
بالتنبيه قوله والحق حال القول اعلم ان الحق والصدق مشتركان في المورد وهو
القول او العقد مختلفان بحسب اطلاق الاعتبارات في القول والعقد
وتفصيله اي القول والعقد المطابق يعتبر للواقع نسبتين نسبة بهما الى الامر الو
اقع ونسبة الامر الواقع اليهما فان المطابقة انما تجري بين امرين فمطابقة هذا لذلك
غير مطابقة ذلك لهذا وان كانتا متلازمتين لان مطابقة هذا قائمة بهذا ومطابقة
ذلك قائمة بذلك فهما اذن متغايران فيصح ان يكون المطابقتان ايضا متغا
يرين لان تغاير المحل اعني هذا وذاك بعض تغاير الحال فباعتبار هاتين النسبتين
يعرض للقول او العقد حالان الحق والصدق فباعتبار النسبة القول او العقد الى الامر
الواقع يعرض لهما حال وهو كونهما مطابقين للواقع لان المنسوب في باب المفاعلة فاعل
فهو الصدق فالصدق عبارة عن كون القول او العقد مطابقا للواقع وباعتبار نسبة
الامر الواقع اليهما يعرض لهما حالة وهي كون القول او العقد مطابقا للواقع لان
المنسوب اليه في باب المفاعلة مفعول وهو الحق فالحق عبارة عن كون القول او العقد
مطابق للواقع وانما سمي هذا القول حقا لان الملاحظة اولا فيه الى المقايسة هو
الامر المحقق وهو الواقع الذي هو الحق اما اذا قيس القول او الاعتقاد الى الامر الواقع
فالملاحظة اولا فيه الى المقايسة هو القول او الاعتقاد وصدق شيء منهما ليس
بمعلوم ما لم يعلم مطابقته للواقع فاذا علم مطابقته يكون صادقا والصادق يقال للكا
ذب والحق يقال للباطل قوله للنفس الناطقة اعلم ان الانسان لما كان مركبا
من جوهر مجرد وهو النفس الناطقة ومن جوهر جسماني وهو البدن كان النفس

Copyright © King Saud University